



الوثيقة A-67
18 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4، اللجنة 5

البند 3 (هـ) و 4 (هـ) من جدول الأعمال

مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

مذكرة من المدير

الإجراءات الخاصة بأقل البلدان نمواً

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	1
3	مجموعة أقل البلدان نمواً	1.1
3	مساعادات الاتحاد لأقل البلدان نمواً في الماضي	2.1
3	مجالات الأولوية في خطة عمل فالتينا	3.1
4	قائمة أقل البلدان نمواً	4.1
6	تنفيذ الفصل الثالث من خطة عمل فالتينا	2
8	البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	1.2
8	المنح	2.2
9	تنفيذ القرار 16 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 1998	3.2
10	تحقيق الأهداف المباشرة والعامّة	4.2
13	قصص النجاح	5.2
13	حالة تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً: العلامات الدالة على حدوث تقدم	.3
13	نظرة عامة	1.3
14	الأوضاع الإقليمية	2.3
14	إفريقيا (أ)	
15	الدول العربية (ب)	
15	الأمريكتان (ج)	
15	آسيا والمحيط الهادي (د)	

15	المشاكل التي مازالت تشغل كاهل القطاع	3.3
15	أ (نظرة عامة	
15	ب (إدخال التكنولوجيات الجديدة	
16	ج (تنمية الاتصالات في المناطق الريفية	
16	د (تنمية/إدارة الموارد البشرية	
16	هـ (إعادة هيكلة القطاع	
17	و (تنمية الشراكات والتمويل	
17	مجالات الأولوية الجديدة في الفترة المقبلة	4
17	مقدمة	1.4
17	الغايات والأهداف المباشرة	2.4
18	مجالات الأولوية الجديدة المقترحة	3.4
18	أ (تنمية الاتصالات في المناطق الريفية	
18	ب (إدخال التكنولوجيات الجديدة	
18	ج (إعادة هيكلة القطاع	
18	د (تنمية/إدارة الموارد البشرية	
18	هـ (التمويل والشراكات	
19	استراتيجية التنفيذ	4.4
19	إعادة النظر	5.4
19	الاستنتاجات والتوصيات	5
19	الاستنتاجات	1.5
19	التوصيات	2.5
20	الملحق 1 معايير مجموعة أقل البلدان نمواً	

1.1 مجموعة أقل البلدان نمواً

أقل البلدان نمواً، حسب التعريف الموضوع لها، هي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من معوقات النمو طويلة الأجل، وخصوصاً انخفاض مستويات التنمية البشرية وجوانب الضعف الهيكلية الشديدة. وأهم ما يميزها هو شدة فقر سكانها وضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية، بل وكثيراً ما تؤدي أوضاعها الجغرافية إلى تفاقم هذه المتاعب. وتواجه هذه البلدان صعوبات في النهوض باقتصادياتها المحلية التي كثيراً ما تكون عرضة للصدمات الخارجية و/أو الكوارث الطبيعية.

وفي 1971، اعترف المجتمع الدولي بوجود هذه الفئة من البلدان مما أدى بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وضع قائمة تضمنت 25 بلداً باعتبارها أقل البلدان نمواً وهي البلدان التي تتطلب مساعدات خاصة لمساعدتها على الخروج من أوضاعها شديدة القسوة. وبعد ذلك بعشر سنوات، أي في 1981، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر بشأن أقل البلدان نمواً في باريس. واعتمد هذا المؤتمر برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نمواً لفترة الثمانينات، مما جدد الآمال بالنسبة لهذه البلدان. وفي 1990، قررت الأمم المتحدة عقد مؤتمرها الثاني بشأن أقل البلدان نمواً في باريس بهدف استعراض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً خلال عقد التسعينات. وقد عُقد هذا المؤتمر الثاني للنظر في الفجوة المتزايدة بين أقل البلدان نمواً وبقية الاقتصاد العالمي كما يتضح من زيادة عدد أقل البلدان نمواً من 25 بلداً في 1971 إلى 47 بلداً. ونظراً لزيادة تعرض أقل البلدان نمواً للتهميش في عالم يزداد اتجاهه نحو العولمة، عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في 1991 في بروكسل. وكان عدد أقل البلدان نمواً وقت انعقاد هذا المؤتمر قد ارتفع إلى 49 بلداً، وكان ذلك من التطورات التي تبعث على الشعور بخيبة الأمل، فقد كان من المأمول أن تخرج بعض البلدان من عداد هذه المجموعة.

2.1 مساعدات الاتحاد لأقل البلدان نمواً في الماضي

خصص الاتحاد مساعدات خاصة لأقل البلدان نمواً منذ 1971، من خلال تنفيذ قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين. وحتى سنة 1992، كانت الأموال التي يرصدها الاتحاد لهذا الغرض يستفاد منها في تمويل الخبراء، وشراء التجهيزات، وتقديم المنح، وغير ذلك من الأغراض، على أساس كل حالة على حدة. واعتباراً من 1992، تغير هذا الأسلوب إلى الأفضل بإدخال منهاج برنامجي في تقديم المساعدات من أجل تنفيذ البرامج على أساس مجالات للأولوية محددة بعناية. وعلى الرغم من أن هذا التجديد في برمجة الأموال لصالح مجالات أولوية معينة أسفر عن تحقيق شيء من التحسن في حالة الاتصالات بأقل البلدان نمواً، فإن ضالة الأموال المتاحة كانت تعني أن المساعدات التي يوفرها الاتحاد ستبقى ذات دور مساعد وأنها موزعة بكميات ضئيلة على عدد متزايد من هذه البلدان. وقد أدت هذه الموارد المالية الهزيلة إلى نجاحات لا يعتد بها على الإطلاق. وفي معظم الحالات، كانت الأوضاع تبقى على ما هي عليه أو تتدهور.

واتخذت إجراءات علاجية في 1998، عند اقتراح استراتيجية جديدة لتقديم المساعدات إلى أقل البلدان نمواً بموجب خطة عمل فاليتا، التي وافق عليها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 1998. وكانت الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا البرنامج تسعى إلى تركيز جهود الاتحاد وموارده على عدد من أقل البلدان نمواً يتم اختياره كل سنة، بدعم من البلدان المتلقية ذاتها ومن الأطراف الشريكة في التنمية التي استطاع الاتحاد حشد جهودها للمساعدة.

3.1 مجالات الأولوية في خطة عمل فاليتا

في الوقت الذي استمرت فيه المساعدات العادية لأقل البلدان نمواً (حلقات العمل/الندوات/المنح)، اقتصررت هذه المساعدات على مجالات الأولوية الخمسة التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 1998، وهي:

(1) إدخال تكنولوجيات جديدة؛

(2) إعادة هيكلة القطاع؛

(3) تنمية الاتصالات في المناطق الريفية؛

(4) تنمية/إدارة الموارد البشرية؛

(5) التمويل والتعريفات.

4.1 قائمة أقل البلدان نمواً

يتضمن الجدول 1 قائمة بأقل البلدان نمواً (49 بلداً) حسب التعريف الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتباراً من 1991، يعاد النظر في مجموعة أقل البلدان نمواً كل ثلاث سنوات. وقد تضمن تنقيح القائمة في 1994 خروج بوتسوانا من المجموعة وانضمام كل من أنغولا وإريتريا إليها. ولم تسفر عملية إعادة النظر في القائمة في سنة 2000 عن خروج أي من البلدان من هذه القائمة رغم أنه كان من المتوقع بدرجة كبيرة خروج مالديف من هذه الفئة. وبدلاً من ذلك أضيفت السنغال إلى القائمة.

وقد يبدو بعد إلقاء نظرة إلى القائمة أن بعض البلدان ما كان لها أن تكون من فئة أقل البلدان نمواً نظراً لما تنعم به من موارد طبيعية ممتازة، ومع ذلك فإن عوامل خارجية أو داخلية مثل الصراعات المدنية، والكوارث الاقتصادية و/أو الطبيعية ربما تكون من بين العوامل الرئيسية التي جعلت هذه البلدان مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً.

وللاطلاع على أحدث المعايير المطبقة لإدراج بلدان في القائمة التي وضعتها لجنة تخطيط التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، أو إخراجها من هذه القائمة، يمكن الرجوع إلى الملحق 1 بهذه الوثيقة.

الجدول 1

سنة إضافتها إلى المجموعة	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادي	الأمريكتان	إفريقيا	البلدان
1971		X			أفغانستان
1994				X	أنغولا
1975		X			بنغلادش
1971				X	بنن
1971		X			بوتان
1971				X	بور كينا فاسو
1971				X	بوروندي
1991		X			كمبودجيا
1977				X	الرأس الأخضر
1975				X	جمهورية إفريقيا الوسطى
1971				X	تشاد
1977				X	جزر القمر
1991				X	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1982	X				جيبوتي
1982				X	غينيا الاستوائية
1994				X	إريتريا
1971				X	إثيوبيا
1975				X	غامبيا
1971				X	غينيا
1981				X	غينيا بيساو
1971			X		هايتي
1986		X			كيريباتي
1971		X			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
1971				X	ليسوتو
1990				X	ليبيريا
1991				X	مدغشقر
1971				X	مالاوي
1971		X			مالديف
1971				X	مالي
1986	X				موريتانيا
1988				X	موزامبيق
1987		X			ماينمار
1971		X			نيبال
1971				X	النيجر
1971				X	رواندا
1982				X	سان تومي وبرانسيبي
2001				X	السنغال
1982				X	سيراليون
1991		X			جزر سليمان
1971	X				الصومال
1971	X				السودان
1971				X	تنزانيا
1982				X	توغو
1986		X			توفالو
1971				X	أوغاندا
1985		X			فانواتو
1971		X			ساموا الغربية
1971	X				جمهورية اليمن
1991				X	زامبيا
	5	13	1	30	المجموع 49

2 تنفيذ الفصل الثالث من خطة عمل فاليتا

شهدت سنة 1999 بداية متأخرة في برنامج أقل البلدان نمواً لأن الأموال لم تصبح متاحة إلا بعد اجتماع المجلس في شهر يونيو من تلك السنة بعد إلغاء اجتماع إقليمي لتنمية الاتصالات خاص بإفريقيا. ومع ذلك، فتمشياً مع الاستراتيجية الجديدة التي تقضي بأن يركز الاتحاد جهوده على عدد من أقل البلدان نمواً يتم اختياره كل سنة، كانت المستفيدة الرئيسية من الأموال المتاحة هي أوغاندا التي حققت مشروع توفير الرعاية الطبية عن طريق الاتصالات فيها وكذلك توفير مركزين للاتصالات نجحاً كبيراً وكان من بين الأنشطة التي أمكن تنفيذها أيضاً تنظيم مشاورتين لإعداد خطة عمل لتمكين شركة الاتصالات المحدودة في أوغاندا من تقديم خدمات الإنترنت وإعداد مواصفات لتجهيزات رصد الطيف الراديوي. كذلك تُوجت بالنجاح حلقة دراسية عن الشراكات وتنمية الاتصالات بالمناطق الريفية في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية. وكانت اليمن من البلدان التي استفادت من المشاورة التي أمكن تنظيمها بشأن الجوانب الهندسية لحركة الاتصالات. وأمکن تنفيذ مشروعين لاستخدام الاتصالات في توفير الرعاية الصحية في كل من بوتان وموزامبيق خلال نفس السنة.

وفي سنة 2000 نجح الاتحاد في تقديم مساعدات لستة بلدان هي كمبودجيا، وتشاد، وجزر القمر، وإثيوبيا، والسودان وتنزانيا. وفي مجال إعادة هيكلة القطاع، أعربت كل من كمبودجيا وجزر القمر وإثيوبيا عن تقديرها العميق للمساعدات التي قدمها الاتحاد في سنة 2000. وقد أسقطت هاييتي من قائمة البلدان التي تحصل على المساعدات نظراً للقلاقل السياسية فيها. وحصلت السودان على مساعدات في مجال تنمية الموارد البشرية وتخطيط الشبكات والحركة، بينما أجريت في تنزانيا مشاورات متعددة عن سياسات النفاذ الشامل أو الخدمة الشاملة، وإدارة الطيف وآليات التوصيل البيئي. وحصلت جزر القمر على مساعدات في مجال إجراء الدراسات القطاعية وإعداد خطة رئيسية للاتصالات. وحصلت كل من تشاد وكمبودجيا على مساعدات في مجالي إصلاح القطاع وإدخال التكنولوجيات الجديدة، على التوالي.

وفي سنة 2001، قدّم الاتحاد مساعدات لنيبال في مشروع التحول من نظام الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة إلى نظام بروتوكول الإنترنت. وحصلت غينيا بيساو على مساعدات في إجراء دراسة شاملة جداً عن القطاع في إطار مجال الأولوية الخاص بإعادة هيكلة القطاع. وحصلت موزامبيق على مساعدات في وضع سياسة للنفاذ الشامل بينما حصلت النيجر على مساعدات في تطوير الاتصالات الريفية وتحديث الاتصالات في المدن الإقليمية الرئيسية السبع في النيجر. وحصلت إريتريا على مساعدات في وضع خطة عمل تستهدف إقامة معهد لتنمية الاتصالات. كذلك عقد اجتماعان للمائدة المستديرة عن الشراكة في سنة 2000 وسنة 2001 لزيادة التفاعل بين القطاع الخاص والشركاء الآخرين في عملية التنمية وأقل البلدان نمواً وفي الحالتين، قدمت ستة بلدان وثائق مشروعات إلى الجهات المشاركة في عملية التنمية بحثاً عن التمويل من خلال العديد من الترتيبات مثل المشروعات المشتركة، والمساعدات المباشرة في التمويل والتحالفات الاستراتيجية.

وفي سنة 2002، وقع الاختيار على ثمانية بلدان للاستفادة من المساعدات المركزة، وهي هاييتي، وجيبوتي، وبوتان، وكيريباتي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، ومالاوي، وزامبيا. وسوف تحصل هذه البلدان على مساعدات في مجالات الأولوية الخمسة التي حددتها خطة عمل فاليتا.

ويتضمن الجدول 2 عرضاً مفصلاً للمساعدات التي قدمت إلى البلدان بموجب البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً خلال الفترة من 1999 حتى نهاية سنة 2001.

الجدول 2: عرض مفصل للأنشطة من سنة 1999 إلى سنة 2001

السنة	مجال الأولوية	النشاط	البلد
1999	إدخال تكنولوجيات جديدة	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدات للإدارة • المساعدة في خدمات الإنترنت • المساعدة في إدارة الطيف • هندسة حركة الاتصالات • إدارة الطيف والنظام الأوتوماتي الأساس لإدارة الطيف 	أوغاندا أوغاندا أوغاندا اليمن اليمن
	تنمية الاتصالات في المناطق الريفية	<ul style="list-style-type: none"> • توفير مركزين للاتصالات 	أوغاندا
	التمويل والتعريفات	<ul style="list-style-type: none"> • حلقة دراسية عن الشراكات وتنمية الاتصالات في المناطق الريفية 	البلدان الإفريقية المتحدثة باللغة الإنجليزية
2000	إدخال تكنولوجيات جديدة	<ul style="list-style-type: none"> • المساعدة في تصميم محطة لمراقبة الترددات • تكنولوجيات جديدة • المساعدة في إدارة الطيف وخطة الترخيم • مشروع استطلاعي لتقدم الرعاية الصحية عن بعد • مشروع استطلاعي لتقدم الرعاية الصحية عن بعد: مساعدات إضافية • المساعدة في إدارة الطيف 	تنزانيا كمبودجيا إثيوبيا أوغاندا أوغاندا مالي
	إعادة هيكلة القطاع	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدات • إعادة هيكلة قطاع الاتصالات • المساعدة في إنشاء جهاز لتنظيم الاتصالات • التوصيل البيئي فيما بين الشبكات 	جزر القمر كمبودجيا تشاد بوروندي
	تنمية الاتصالات في المناطق الريفية	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة لجنة تكنولوجيا الاتصالات في وضع استراتيجية للنفاذ الشامل وخطة عمل لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية 	تنزانيا
	تنمية/إدارة الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة شركة الاتصالات المحدودة في تنزانيا في تحديد الاحتياجات في مجال المديرين • المساعدة في إدارة تنمية الموارد البشرية • المساعدة في تقديم منح للاشتراك في الدورات التدريبية الخاصة بتنمية الاتصالات • المساعدة في تنمية الموارد البشرية 	تنزانيا تشاد بوروندي وجزر القمر السودان
	التمويل والتعريفات	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدات خاصة لأقل البلدان نمواً في إفريقيا في الإدارة والتمويل والشراكات • مساعدة لجنة تكنولوجيا الاتصالات وشركة الاتصالات المحدودة في تنزانيا في وضع تعريفات قائمة على التكلفة • مساعدة لجنة تكنولوجيا الاتصالات وشركة الاتصالات المحدودة في تنزانيا في مجالات التوصيل البيئي، واقتسام الإيرادات وتحديد الأسعار • تنظيم اجتماع مائدة مستديرة عن الشراكات 	أقل البلدان نمواً في إفريقيا تنزانيا تنزانيا 6 بلدان من أقل البلدان نمواً
2001	إدخال تكنولوجيات جديدة	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة شبكة استطلاعية مهيئة تجمع بين الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة وبروتوكول الإنترنت لتمكين نيبال من التحول من نظام الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة إلى بروتوكول الإنترنت 	نيبال
	إعادة هيكلة القطاع	<ul style="list-style-type: none"> • المساعدة في المسائل التنظيمية والمسائل المتصلة بالتعريفات • إجراء دراسة عن قطاع الاتصالات • إدارة الطيف 	إثيوبيا غينيا - بيساو غينيا - بيساو

كرياتي	• مستشار كبير المسؤولين التنفيذيين ولشركة الاتصالات المحدودة في كرياتي		
النيجر النيجر موزامبيق أوغاندا أوغاندا	• تحديث الاتصالات في سبع مدن إقليمية • تقديم مساعدات تقنية طيبة Liptako Gourma • تقديم مساعدات للمعهد الوطني للاتصالات في موزامبيق من أجل وضع سياسة للخدمات الشاملة • توفير وحدات احتياطية لخط الربط بين سوروتي وأوتوبوا ومركز الاتصالات • تقديم مساعدات لمركز اتصالات أوتوبوا	تنمية الاتصالات في المناطق الريفية	
السودان رواندا إيرتريا اليمن جزر القمر النيجر هايتي بوروندي غينيا	• المساعدة في التخطيط ووضع التعريفات • عقد مشاورات بشأن التدريب • تدريب موظفي خدمات الاتصالات • المساعدة في تنمية/إدارة الموارد البشرية • المساعدة في تنمية الموارد البشرية • المساعدة في تنمية الموارد البشرية في مختلف المجالات • المساعدة في تنمية الموارد البشرية • المساعدة في تنمية الموارد البشرية • المساعدة في تنمية الموارد البشرية	تنمية/إدارة الموارد البشرية	
سنة بلدان من أقل البلدان نمواً	• تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لأقل البلدان نمواً	التمويل والتعريفات	

1.2 البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

تأخر بدء تقديم المساعدات إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة (الخارجة من حالات الحروب) نظراً لقلة الموارد المالية. وعلى الرغم من أن مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في مينيابوليس في 1998 قرر، بموجب القرار 34 (COM 5/10) تقديم مساعدات ودعم للبلدان التي تعرضت مرافق الاتصالات فيها لدمار شديد من جراء الحروب أو الصراعات، لم يتم رصد أي موارد مالية فيما بعد لتغطية الأعباء المترتبة على هذا القرار. ولقد كان من التطورات المشجعة في الفترة الأخيرة إضافة مبلغ 1 242 000 فرنك سويسري إلى هذا البرنامج من صندوق فائض تليكوم. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدات كبيرة من الاتحاد وأعضائه حتى يمكنها بث الحياة من جديد في قطاع الاتصالات. وقد أعلن عن الأنشطة التي تستهدف مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في حلقة عمل عن إصلاح القطاع عقدت في نيروبي، كينيا، من 28 يناير إلى 2 فبراير 2002 وكان من بين البلدان المشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون، والصومال. وسيتم تنفيذ مجموعة من الأنشطة، معظمها في مجال إصلاح القطاع خلال عام 2002.

2.2 المنح

تم تزويد أقل البلدان نمواً بعدد كبير من المنح من خلال الاعتمادات الخاصة المدرجة بخطة عمل فاليتا. وكان المقصود من هذه المنح هو تمويل مشاركة مندوبين من أقل البلدان نمواً في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها مكتب تنمية الاتصالات. فبدون هذه المنح ما كان لهذه البلدان أن تشارك في مثل هذه التجمعات المهمة إلا بدرجة ضئيلة.

كذلك حصلت أقل البلدان نمواً على عدد كبير من منح التدريب الفردية في مختلف المؤسسات في أنحاء العالم. ويتضمن الجدول 3 بياناً بالمنح التي حصلت عليها أقل البلدان نمواً.

جدول 3: المنح التي تم تقديمها في الفترة من 1998 إلى 2001

مجموع المنح				البلد	مجموع المنح				البلد
2001	2000	1999	1998		2001	2000	1999	1998	
				<u>آسيا والمحيط الهادي</u>					<u>إفريقيا</u>
1	1	2	0	أفغانستان	9	4	8	12	أنغولا
8	8	13	9	بنغلادش	18	12	24	23	بنن
13	10	8	15	بوتان	26	25	34	26	بور كينا فاسو
26	22	14	11	كمبودجيا	24	26	30	27	بوروندي
3	6	8	7	كيريبياتي	11	14	10	11	الرأس الأخضر
21	13	19	7	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	20	15	21	20	جمهورية إفريقيا الوسطى
7	11	11	13	ملديف	21	16	26	25	تشاد
8	8	6	6	ميانمار	28	22	19	16	القمر
17	20	15	19	نيبال	15	22	28	24	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0	2	2	4	جزر سليمان	7	4	7	14	غينيا الاستوائية
2	4	6	8	توفالو	23	17	24	15	إريتريا
0	0	0	0	فانواتو	25	29	22	20	إثيوبيا
7	5	4	5	ساموا الغربية	19	12	14	12	غامبيا
					22	20	30	22	غينيا
113	110	108	98	مجموع آسيا والمحيط الهادي	21	10	9	5	غينيا بيساو
				<u>الأمريكتان</u>	10	2	6	8	ليسوتو
14	10	12	14	هايتي	12	8	19	14	ليبيريا
				مجموع الأمريكتين	17	13	18	16	مدغشقر
14	10	12	14		20	8	16	23	مالاوي
				<u>الدول العربية</u>	28	16	31	37	مالي
19	19	27	80	جيبوتي	27	22	33	35	موريتانيا
33	12	25	0	الصومال	19	10	14	16	موزامبيق
23	25	25	19	السودان	24	13	29	27	النيجر
9	18	24	26	اليمن	7	3	10	11	رواندا
				مجموع الدول العربية	6	6	7	6	سان تومي وبرانسيبي
84	74	101	125		11	-	-	-	السنغال (*)
				<u>بلدان تعامل معاملة أقل</u>	14	5	6	5	سيراليون
				<u>البلدان نمواً</u>	20	21	30	23	تنزانيا
6	4	6	7	ناميبيا	12	9	14	16	توغو
4	8	9	4	نيكاراغوا	16	15	15	20	أوغاندا
-	13	27	23	السنغال (*)	25	12	24	23	زامبيا
				مجموع البلدان التي تعامل معاملة أقل البلدان نمواً	557	411	578	552	مجموع إفريقيا
10	25	42	34						(*) تعامل معاملة أقل البلدان نمواً حتى 2001
778	630	841	829	مجموع أقل البلدان نمواً					

3.2 تنفيذ القرار 16 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 1998

تضمن القرار 16 المعنون "التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً" الموافقة على مجالات أولوية جديدة للسنوات الأربع المقبلة وبرنامج العمل الذي يرتبط بهذه الأولويات لصالح أقل البلدان نمواً."

وقد نفذ البرنامج على نحو ما جاء في القسم 2 فيما سبق وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ الفقرات الواردة في منطوق القرار على نحو ما هو مبين في الجدول 4 فيما يلي:

الجدول 4 تنفيذ القرار 16 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 1998

الإجراءات التي اتخذت	منطوق القرار
<p>تم تنفيذ هذه التوصية بالقدر العملي كما هو مبين تحت بند التنفيذ فيما سبق. ولم يكن من الممكن لميزانية مكتب تنمية الاتصالات تخصيص نسبة الـ 70 في المئة من أموال المكتب لصالح أقل البلدان نمواً كما جاء في التوصية.</p> <p>تم تنفيذ هذه التوصية بالقدر العملي كما هو مبين تحت بند التنفيذ فيما سبق.</p> <p>تم التنسيق مع القطاعات المتخصصة الأخرى في عدد من المجالات.</p> <p>استعانت الوحدة الخاصة بأقل البلدان نمواً بخبير استشاري لمساعدتها في القيام بأعباء العمل الزائدة وتكثيف التنسيق مع الوحدات الأخرى التي تقدم خدمات في مجالات الأولوية الرئيسية.</p> <p>تم تنفيذ ما هو مطلوب، مما أدى إلى تنفيذ أنشطة معينة مبرمجة لصالح مجموعة من البلدان كل سنة.</p> <p>قدمت مساعدات من فائض إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وما زال العديد من الأنشطة جارياً تنفيذها. ومع ذلك، فلم يرصد مؤتمر المندوبين المفوضين أي ميزانية خاصة لهذه المجموعة من البلدان لتصاحب تنفيذ القرار 34.</p> <p>تم تنفيذ هذه التوصية، بعقد اجتماعات موائد مستديرة لصالح أقل البلدان نمواً مع التركيز على الشراكات مع الأطراف الشريكة في التنمية.</p>	<p>ويكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي</p> <p>1 التنفيذ الكامل لبرنامج مساعدة أقل البلدان نمواً الوارد في خطة عمل فاليتا، على أن يأتي التمويل في المرحلة الأولى من الالتزام مثلما حدث في مؤتمر بونينس أيرس، بتخصيص 70 في المائة على الأقل من أموال المكتب لأولويات أقل البلدان نمواً؛</p> <p>2 توجيه الأولوية إلى أقل البلدان نمواً لدى تنفيذ البرامج التعاونية التي يقوم بها المكتب لصالح البلدان النامية؛</p> <p>3 تكريس عناية خاصة لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية والضواحي بهدف إنجاز النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات؛</p> <p>4 تدعيم الوحدة المعنية بأقل البلدان نمواً، في حدود الموارد القائمة، عن طريق تجميع المسؤولين عن تنفيذ الإجراءات في مجالات الأولوية المختارة لزيادة تنسيق المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً،</p> <p>ويطلب إلى الأمين العام</p> <p>1 بأن يطلب من مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) تكريس ميزانية خاصة لأقل البلدان نمواً بهدف تمكين مكتب تنمية الاتصالات من الاضطلاع بأنشطة متزايدة ومبرمجة لصالح أقل البلدان نمواً؛</p> <p>2 بأن يواصل تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً عن طريق موارد أخرى وخاصة المساهمات الطوعية غير المشروطة وأي فائض من إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية؛</p> <p>3 بأن يبحث ويقترح تدابير جديدة ومبتكرة قادرة على تأمين أموال إضافية لاستخدامها في تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً،</p>

4.2 تحقيق الأهداف المباشرة والعامية

كما هو مبين في الفصل الثالث من خطة عمل فاليتا، كانت الأهداف المباشرة للبرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً تنحصر فيما يلي:

- أ) التلبية الكاملة للطلبات على خدمات الاتصالات في المناطق الحضرية، مما يعني إنهاء قوائم الانتظار للحصول على الخدمات بحلول عام 2005، وتحقيق متوسط كثافة الخطوط الرئيسية بنسبة 10 خطوط لكل 100 نسمة من سكان هذه المناطق
- ب) تحقيق كثافة الخطوط الرئيسية في المناطق الريفية بنسبة خطين رئيسيين لكل 10 000 ساكن. ولكن هذه الكثافة لا تعني بعد سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات ولكنها تعتبر خطوة كبيرة نحو هذا الهدف.

وكما يتضح من الجدول الخاص بالمؤشرات الأساسية فيما يلي، كان متوسط الخطوط الرئيسية في أقل البلدان نمواً (49 بلداً) 1,60 دون حساب الأرقام الخاصة بالهواتف المتنقلة. وكانت كثافة الهواتف في 18 بلداً من مجموع أقل البلدان نمواً (49 بلداً) تتجاوز رقم الواحد الصحيح، وكان الرأس الأخضر في مقدمة القائمة حيث بلغت كثافة الخطوط الرئيسية فيه 14,27 خطاً، تليه جزر المالديف التي بلغت كثافة الخطوط الرئيسية فيها 10,09 خطاً. ويتضح من البيانات الواردة في الجدول أن كثافة الخطوط الهاتفية في بعض أقل البلدان نمواً تتجاوز كثيراً مستوى الكثافة في معظم البلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. كذلك فإن عشرة من أقل البلدان نمواً تتمتع بكثافة في الخطوط الهاتفية المتنقلة تتجاوز رقم الواحد الصحيح.

ومن الواضح أن البلدان التي حصلت على مساعدات مكثفة من مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد بموجب خطة عمل فاليتا قد ضاعفت كثافة الخطوط في معظم الحالات. ومع ذلك، فإن بعض الكثافات المرتفعة توجد في البلدان الجزرية الصغيرة التي تعد الكثافة السكانية فيها مرتفعة. على الرغم من وجود علامات جيدة، توجد في ذيل جدول المؤشرات الأساسية بلدان تعرضت فيها مرافق البنية التحتية للاتصالات للدمار من جراء الصراعات المسلحة والحروب. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في أفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون، والصومال وليبيريا. وفي بعض البلدان، انخفضت كثافة الخطوط الهاتفية عما كانت عليه في 1990.

ومن المأمول فيه أنه مع دخول نظام الاتصالات الشخصية العالمية المتنقلة الساتلية، سيصبح من السهل - من الناحية النظرية على الأقل - النفاذ إلى أقل البلدان نمواً قبل مضي فترة طويلة. ومع ذلك فسوف يكون التحدي الوحيد في ذلك هو القدرة على تحمل تكاليف هذه الأنظمة. وقد كان من المتوقع، بتطبيق نظام الملكية المشاع، أن يصبح بمقدور سكان المناطق الريفية والمناطق النائية في البلدان النامية تحمل تكاليف هذه الأنظمة. بيد أن هذا الحلم لم يتحقق حتى الآن نظراً للمشكلات المرتبطة بانتشار نظام الاتصالات الشخصية العالمية المتنقلة الساتلية.

ويمكن أن تصبح التكنولوجيات اللاسلكية هي الحل بالنسبة لأقل البلدان نمواً نظراً لأن غالبية السكان في هذه البلدان منتشرون على نطاق واسع في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه الأجهزة التنظيمية حديثة العهد في هذه البلدان هو أن تتأكد هذه الأجهزة من أن جميع الأطراف في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحترم التزام الخدمة الشاملة. ويجب توفير الحوافز التي تشجع هيئات التشغيل على توسيع نطاق خدماتها لتشمل المناطق النائية حتى يمكن تحقيق النفاذ الشامل. ويمكن، باستعمال الأموال المخصصة لتحقيق الخدمات الشاملة والاعتماد على التكنولوجيات اللاسلكية الجديدة، أن تصل كثافة الخطوط الرئيسية إلى ما يتجاوز خطين لكل 10 000 نسمة قبل حلول سنة 2010، وهي السنة التي سيعقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة التالي لأقل البلدان نمواً.

وربما كان من الأيسر تحقيق زيادة هذه الكثافة الهاتفية في المناطق الحضرية. إذ يميل المستثمرون إلى التركيز على المناطق التي من المؤكد أن استثماراتهم فيها ستحقق عائداً مرتفعاً. ولذلك شهدت الفترة الأخيرة تسابقاً على الحصول على تراخيص تقديم الخدمات في المناطق الحضرية. وليس مما يبعث على الدهشة أن الكثافة الهاتفية في معظم المناطق الحضرية اتجهت نحو الارتفاع الشديد بعد دخول الخدمات المتنقلة.

الجدول 5

المؤشرات الأساسية

عدد مشترك الهواتف الخلوية	تغلغل الإنترنت						نصيب الفرد من الناتج الحلي الإجمالي (بالدولار)	مجموع السكان			
	النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية	عدد مستعملي الإنترنت بين 10 000 كل السكان	عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل مئة من السكان	عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل مئة من السكان	1990	2000					2001
2001	1999	2001	2001	1990	2000	2001					
-	(98)	21.00	-	(00)	0.13	0.22	(98)	522.90	22'474'000	أفغانستان	1.
0.64	(97)	32.28	44.35		0.59	0.76	(99)	684.77	13'528'000	أنغولا	2.
0.15	(98)	20.00	7.28	(00)	0.36	0.22		264.91	140'369'000	بنغلادش	3.
0.91		-	24.60	(00)	0.85	0.32		368.60	6'446'000	بنن	4.
-	(98)	7.00	22.21	(00)	1.97	0.37	(99)	664.69	690'000	بوتان	5.
0.51		27.00	8.38	(00)	0.45	0.18		186.74	12'220'000	بور كينا فاسو	6.
0.24	(97)	8.10	4.48	(00)	0.30	0.15		119.58	6'860'000	بوروندي	7.
1.66	(98)	22.00	7.44		0.25	0.04	(99)	174.74	13'440'000	كمبوديا	8.
7.21		-	274.60		14.27	2.41	(99)	1'355.88	437'000	الرأس الأخضر	9.
0.14	(97)	39.94	4.15	(00)	0.26	0.17	(99)	311.69	3'782'000	جمهورية إفريقيا الوسطى	10.
0.25		-	3.92		0.14	0.07		181.92	8'135'000	تشاد	11.
-	(97)	31.52	34.39		1.22	0.75		-	727'000	جزر القمر	12.
0.29	(97)	29.34	0.10		0.04	0.09		-	52'522'000	جمهورية الكونغو الديمقراطية	13.
0.47	(97)	82.58	51.32		1.54	1.10		-	643'000	جيبوتي	14.
-		-	11.32	(00)	1.35	0.37	(97)	1'290.23	470'000	غينيا الاستوائية	15.
-		18.00	786.37		0.84	-	(99)	191.08	3'815'000	إريتريا	16.
0.04	(98)	14.50	3.88		0.48	0.26	(98)	106.04	64'460'000	إثيوبيا	17.
2.62	(97)	30.40	134.63		2.62	0.67		-	1'337'000	غامبيا	18.
0.69		36.10	106.73		0.32	0.20		-	8'020'000	غينيا	19.
-	(97)	22.50	24.97	(00)	0.93	0.62	(97)	238.20	1'227'000	غينيا بيساو	20.
1.11	(97)	33.04	36.28		0.97	0.69		460.99	8'270'000	هايتي	21.
0.48	(98)	37.00	121.65	(00)	4.03	1.66	(98)	589.68	80'000	كيريباتي	22.
0.52	(97)	21.82	12.41		0.93	0.16		314.61	5'640'000	جمهورية لاو الديمقراطية	23.
1.00	(97)	25.60	18.58	(00)	1.03	0.72		417.54	2'160'000	ليسوتو	24.
-	(97)	46.16	1.59	(00)	0.21	0.36		-	3'108'000	ليبيريا	25.
0.90	(97)	27.64	21.29		0.36	0.25		243.24	16'437'000	مدغشقر	26.
0.48		10.80	17.28		0.47	0.31		151.61	11'572'000	مالاوي	27.
6.83		25.70	370.37		10.09	2.93	(98)	763.34	270'000	مالديف	28.
0.09	(97)	28.08	16.74	(00)	0.35	0.13		225.02	11'678'000	مالي	29.
0.27		49.50	18.87	(00)	0.72	0.29	(99)	368.44	2'747'000	موريتانيا	30.
0.26	(97)	36.36	15.24	(00)	0.44	0.34	(99)	209.27	20'190'000	موزامبيق	31.
0.03		29.04	2.07		0.58	0.17	(99)	146.86	48'363'000	ماينمار	32.
0.04		-	21.70	(00)	1.16	0.32		229.77	23'594'000	نيبال	33.
0.04	(97)	19.16	4.66	(00)	0.19	0.12	(98)	171.27	11'227'000	النيجر	34.
0.67	(97)	6.00	6.47	(00)	0.23	0.17		236.33	7'949'000	رواندا	35.
-	(97)	44.92	436.48	(00)	3.10	1.92		-	150'000	سان تومي وبرانسبي	36.
1.69	(98)	22.00	55.52	(00)	4.73	2.56		1'305.60	180'000	ساموا	37.
4.04	(97)	45.02	103.50		2.45	0.60	(99)	512.12	9'662'000	السنگال	38.
0.55	(98)	38.00	14.37		0.47	0.32		131.01	4'870'000	سيراليون	39.
0.21		25.00	43.33		1.60	1.46		556.30	463'000	جزر سليمان	40.
-	(97)	26.36	0.21	(00)	0.15	0.17		-	10'050'000	الصومال	41.
0.33		33.00	17.61		1.42	0.25	(97)	364.24	31'809'000	السودان	42.
0.51	(97)	25.64	32.75	(00)	0.49	0.29		257.05	35'965'000	تنزانيا	43.
1.08		37.00	216.03	(00)	0.92	0.30		282.15	4'657'000	توغو	44.
-	(98)	46.00	-	(00)	5.63	1.33		-	10'000	توفالو	45.
1.43	(97)	13.18	26.64		0.28	0.17		249.61	22'525'923	أوغاندا	46.
0.19	(98)	19.00	161.36	(00)	3.37	1.77	(98)	1'273.04	201'000	فانواتو	47.
0.80		26.06	8.89		2.21	1.10	(99)	384.20	19'114'000	جمهورية اليمن	48.
0.95		44.00	19.19	(00)	0.80	0.88	(97)	462.64	10'649'000	زامبيا	49.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات

إن أي بلد من أقل البلدان نمواً تجاوز فيه متوسط كثافة الخطوط الرئيسية خطاً واحداً لكل مئة من السكان في أنحاء البلاد و 5 خطوط لكل مئة من السكان في المدن، يمكن اعتبار أنه قد حقق انتشاراً جيداً بدرجة معقولة لخدمات الاتصالات بما يسمح بسهولة النفاذ إلى هذه الخدمات. وفي الحقيقة فإن أي بلد يطمح إلى الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً يجب أن يعمل أولاً على الاقتراب من معايير كثافة الخطوط الرئيسية المشار إليها.

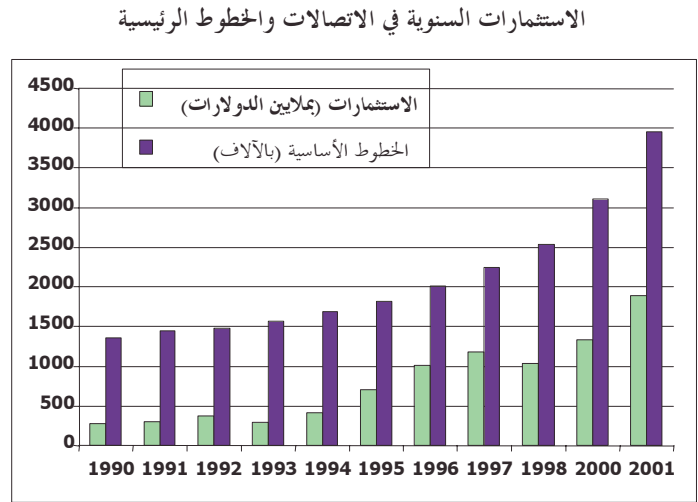
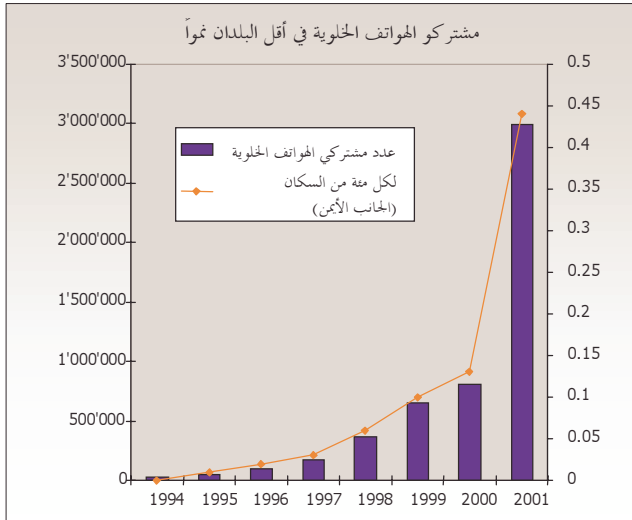
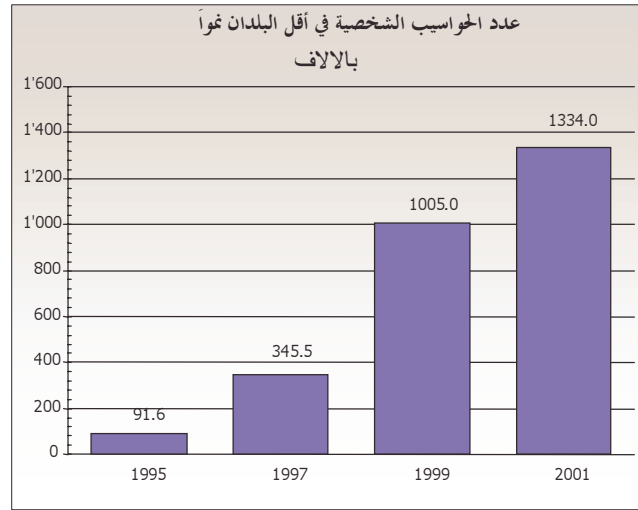
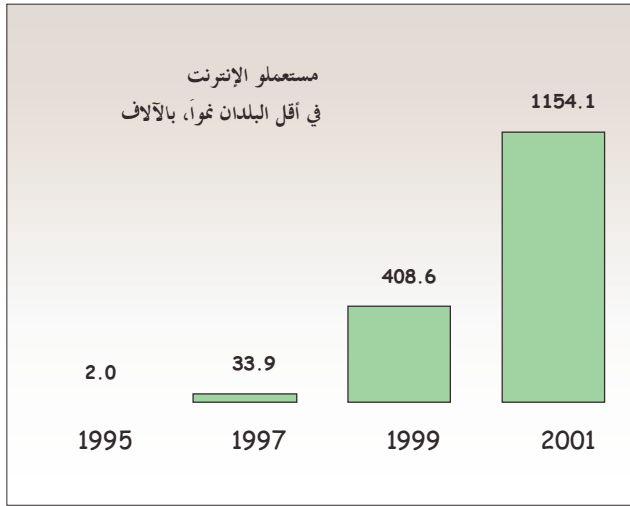
وتعد بوتسوانا، التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً، من قصص النجاح البارزة حيث بلغت كثافة الخطوط الرئيسية 9.27 خطاً لكل مئة من السكان. ويعدّ تغلغل الشبكة في المناطق الريفية جيداً بشكل ملحوظ حيث تربط بين جميع المدن ومراكز الأعمال القائمة في المناطق النائية، تقريباً، شبكة حديثة يمكن الاعتماد عليها.

3 حالة تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً: العلامات الدالة على حدوث تقدم

1.3 نظرة عامة

لا تعد حالة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً سيئة تماماً كما كانت منذ عقد من الزمان. فهناك علامات على حدوث تطورات إيجابية في معظم أقل البلدان نمواً (كما يتضح من الرسم البياني التالي) وعلى سبيل المثال، توجد في العديد من أقل البلدان نمواً شبكات رقمية تماماً – ومن أهم هذه البلدان جيبوتي وغامبيا – بينما توجد في بلدان أخرى شبكات تعد من أسرع الشبكات نمواً في العالم خلال السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من ذلك، مازالت هناك فجوة شاسعة بين مرافق الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الموجودة في البلدان المتقدمة وتلك الموجودة في أقل البلدان نمواً. واعتماداً على الاستنتاجات المستخلصة من التطورات في مجال الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً خلال السنوات الخمس الماضية، فلا شك في أن النجاح في تضيق الفجوة بين أقل البلدان نمواً وبقية العالم أمر ممكن. فقد مرّ معظم أقل البلدان نمواً بعملية إصلاح قطاع الاتصالات وإعادة هيكلته، وبدأت معظم البلدان تنعم بالاستقرار السياسي والسلام. أضف إلى ذلك وجود إرادة سياسية لدى القيادات في معظم أقل البلدان نمواً – وهي القيادات التي عقدت العزم على المضي في تحقيق التنمية الاقتصادية معتمدة في ذلك على تكنولوجيات المعلومات وعلى الاتصالات. ويعد ظهور أجهزة تنظيمية نظرية وإقليمية من العلاقات الجيدة بالنسبة لقطاع الاتصالات في أقل البلدان نمواً. وسوف يساعد ذلك، بالإضافة إلى المبادرات التي أقدمت عليها التجمعات الإقليمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل مجموعة تنمية جنوبي أفريقيا (SADC)، والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا (COMESA)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) واتحاد الاتصالات الإفريقي (ATU)، على اجتذاب الاستثمارات إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويعد الدور المساعد الذي يقوم به مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد من خلال الوحدة الخاصة بأقل البلدان نمواً دوراً رئيسياً فيما يتعلق بتجميع الموارد من الأطراف الشريكة في عملية التنمية وتزويد هذه البلدان بمساعدات لتحقيق أغراض محددة.



2.3 الأوضاع الإقليمية

أ إفريقيا

يوجد بإفريقيا أكبر عدد من أقل البلدان نمواً، وأدى كثافات للخطوط الرئيسية في العالم، أي أقل من 2% خط رئيسي/مئة من السكان. كذلك كان للصراعات المدنية تأثير ضار على تطور الشبكات في إفريقيا بصفة خاصة، حيث أضرت كثيراً بمنشأتها وتجهيزاتها. ومع ذلك، يبدو أن الاستقرار بدأ يعود إلى القارة الإفريقية، وخصوصاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون من ناحية، وإلى القرن الإفريقي من ناحية أخرى. وهناك عدد متزايد من البلدان الإفريقية التي أخذت بمبادئ تحرير الأسواق والمنافسة والخصخصة لأنها تدرك أن هذه المبادئ هي المبادئ التي بدونها لا يمكن لصناعة الاتصالات أن تنمو. وتمثل الخدمات المتنقلة أحد العوامل الأخرى وراء سرعة اتساع نطاق الشبكات في أفريقيا.

(ب) الدول العربية

تعد شبكات الاتصالات جيدة بشكل ملحوظ في كل من جيبوتي واليمن، حيث تبلغ فيهما كثافة الخطوط الرئيسية 1,54 و 2,21 على التوالي في 31 ديسمبر 2001. وقد أثرت الحرب الأهلية في كل من السودان والصومال تأثيراً كبيراً على نمو الشبكات في البلدين. وفي حالة الصومال، تكاد تكون الشبكة قد دُمّرت. ومع ذلك فقد ارتفعت الكثافة من 0,25 في 1990 إلى 1,42 في سنة 2001 بفضل المبادرات الجديدة والتكنولوجيات الجديدة. وهذا يوضح أنه في حالة استقرار الظروف السائدة في أقل البلدان نمواً بعد خروجها من حالات الحرب فإنها تستطيع تغيير حالة الاتصالات السيئة فيها. ويعد الموقف العام في الدول العربية واعداداً باستثناء الدولتين الواقعتين جنوب الصحراء الكبرى واليتين تأثرتا بالحرب.

(ج) الأمريكتان

البلد الوحيد الأقل نمواً في إقليم الأمريكتين هو هايتي، التي بدأت تنتعش من الصراعات المدنية ومن الخطر الذي فرضته الأمم المتحدة عليها. ويجري تنفيذ عدد من الخطط لبناء القدرات وتطوير الشبكات من شأنها أن تحيل سنوات الركود إلى نمو سريع في عدد الخطوط الرئيسية وتوسيع نطاق الشبكات وتحديثها.

(د) آسيا والمحيط الهادي

تمتع الدول الجزرية الصغيرة في هذا الإقليم بكثافات جيدة جداً للخطوط الرئيسية على الرغم من اضطرابها إلى إقامة خطوط ربط بين الجزر الكثيرة المتناثرة على نطاق واسع رغم قلة عدد سكانها. وعلى الرغم من أن الدول الأكبر حجماً في الإقليم أقل حظاً من حيث كثافة الخطوط الرئيسية فإن رياح الاقتصاديات الناهضة تعم المنطقة كما تشهد معظم أقل البلدان نمواً توسعات سريعة في شبكاتها. فقد استلمت بنغلاديش - وهي أكثر البلدان الأقل نمواً ازدحاماً بالسكان - تركيب نحو 10 000 خط رئيسي جديد كل سنة، ومع ذلك بقيت كثافة الخطوط الرئيسية شديدة الانخفاض نظراً لكثرة عدد السكان. وبالإضافة إلى بنغلاديش، فإن البلدان الأخرى التي تقل فيها كثافة الخطوط الرئيسية عن واحد صحيح هي كمبودجيا، ولاو، وميانمار، وأفغانستان التي تأثرت كثيراً بالحروب الأهلية فيها. أما نيبال، فقد خرجت من عنق الزجاجة وارتفعت كثافة الخطوط الرئيسية فيها إلى 1,6 خط مقابل 0,32 خط في سنة 1990.

ولقد كانت تجربة تحرير الأسواق فريدة في إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث تميزت التجربة بقلّة عدد الشراكات الاستراتيجية وكثرة عدد هيئات التشغيل الوطنية الجديدة بالإضافة إلى حضور حكومي قوي. ويمكن، خلال السنوات القليلة المقبلة، أن يخرج عدد من بلدان هذا الإقليم من عداد أقل البلدان نمواً.

3.3 المشاكل التي مازالت تشغل كاهل القطاع**(أ) نظرة عامة**

بعد مضي أربع سنوات على تحديد جوانب الضعف الحرجة التي تؤثر على تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً، والموافقة على برنامج للتصدي لهذه المشاكل على أساس الأولوية، مازالت هذه البلدان تعاني بدرجات متفاوتة من عدد من المشاكل. فلم يكن برنامج أقل البلدان نمواً يتوخى القضاء على هذه المشاكل والتخلص منها بين عشية وضحاها، ولكنه كان يحرص على وقاية أقل البلدان نمواً من الصدمات الخارجية ويحاول دمجها في الاقتصاد العالمي.

(ب) إدخال التكنولوجيات الجديدة

يتيح التقارب بين الإذاعة والاتصالات والمعلوماتية، بفضل التكنولوجيا الرقمية، فرصاً هائلة أمام أقل البلدان نمواً لتنفيذ تكنولوجيات جديدة ملائمة. وقد ساعد هذا المجال من مجالات الأولوية في ضمان كون البحوث الطبيعية ونقل المعارف التكنولوجية جزءاً لا يتجزأ عن عملية تحقيق النفاذ السريع إلى التكنولوجيات الجديدة على أسس لا تقوم على التمييز بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وسوف تظل القضايا المتصلة بإمكانية الاعتماد على الشبكات ونوعية الخدمة تم أقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة.

ج) تنمية الاتصالات في المناطق الريفية

سيحقق النجاح الكامل في هذا البند عندما يتحقق هدف "الحلقة المفقودة" المتمثلة في "سهولة النفاذ" إلى الخدمات الهاتفية والخدمات المصاحبة لها من جانب أبناء البشر جميعاً. ومن الممكن أن يكون هناك هدف بديل وهو الوصول بكثافة الخطوط الرئيسية إلى خطين لكل 10 000 من السكان بالنسبة للمناطق الريفية. ويعيش معظم سكان أقل البلدان نمواً في المناطق الريفية التي يمكن أن تكون فيها القرى النائية على بعد مئات الكيلومترات من أقرب مدينة أو أقرب جهاز للهاتف. أما أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادي فيعيش فيها السكان موزعين على عشرات الجزر التي تبعد عن بعضها بعض بمسافات طويلة.

ولابد من وجود فهم أفضل لأهمية حاجة سكان الريف إلى الاتصالات، ويمكن توفير خدمات الاتصالات في المناطق الريفية على أساس المجتمعات المحلية مما سيساعد على جذب الصناعات الصغيرة مثل الصناعات الحرفية وصناعات تجهيز المنتجات الحيوانية. كذلك فإن خدمات الاتصالات في المناطق الريفية يمكن أن تعزز البرامج التعليمية والصحية (التعليم عن بعد وتوفير الرعاية الصحية عن بعد). ويمكن لهذه التطبيقات، بالإضافة إلى التسويق التجاري للمنتجات الريفية، أن تسهم بشكل كبير في رفع مستويات المعيشة وتحسين مستوى معيشة سكان الريف. ويمكن لهذه الخدمات أيضاً أن تساعد في خلق فرص جديدة للعمل وبالتالي خفض مستوى الفقر المدقع في هذا المناطق. كذلك يمكن لهذه الخدمات أن تقلل من هجرة سكان الريف إلى المناطق الحضرية بما يترتب على ذلك من التقليل من تدهور الخدمات في المدن التي يتزايد عدد سكانها بشكل سريع.

د) تنمية/إدارة الموارد البشرية

تعد تنمية/إدارة الموارد البشرية من المجالات المهمة في أي كيان ولاسيما في عهد التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي تستدعي تدريب الأفراد من حين لآخر. وقد بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً كبيرة من أجل تدريب موظفيها على جميع المستويات. وقد قدم الاتحاد مساعدات في هذا المجال لما يقرب من ثلاثة عقود، مما ساعد على إقامة معاهد وطنية وإقليمية للتدريب تقدم مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية. ومع ذلك فهذه المعاهد لا تستطيع تغطية جميع المجالات، ناهيك عن المجالات شديدة التخصص، بينما لا تستطيع بعض البلدان تحمل تكاليف عمليات التدريب أو إعادة التدريب والدورات الإنعاشية.

وتنادي التوصيات بأن تبقى تنمية/إدارة الموارد البشرية من مجالات الأولوية بالنسبة للتمويل بموجب البرنامج الخاص الجديد لأقل البلدان نمواً في الفترة 2003-2007.

هـ) إعادة هيكلة القطاع

يعد هذا المجال من المجالات الجديدة التي تُلح عليها مؤسسات بريتون وودز التي تطالب بإضفاء الطابع الديمقراطي على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وإخضاعها لإدارة جيدة وإعادة هيكلتها. ويجري الآن إعادة هيكلة قطاع الاتصالات بغرض تحريره وخصخصته في كثير من البلدان بدرجات متفاوتة وصيغ عديدة. والحرص الذي يصاحب هذه العملية يعكس ارتفاع رغبة هذا القطاع.

وقد قدم مكتب تنمية الاتصالات مساعدات كبيرة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان فيما يتعلق بشروط ومقتضيات إعادة هيكلة القطاع. وينبغي أن تستمر هذه المساعدات في المستقبل المنظور. وحتى بالنسبة للبلدان التي نفذت عملية الخصخصة، ستكون الشركات الجديدة والأجهزة التنظيمية الوطنية في حاجة إلى مساعدة مكتب تنمية الاتصالات في مواجهة المشاكل الناشئة وتدعيم الكيانات الجديدة.

وتنادي التوصيات بأن تبقى عملية إعادة هيكلة القطاع بين مجالات الأولوية الجديدة بالنسبة للمساعدات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات لأقل البلدان نمواً.

و) تنمية الشراكات والتمويل

تعد الشراكات ضرورية جداً لتنفيذ البرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً. وتستطيع المنظمات متعددة الأطراف، كما يستطيع القطاع الخاص بصفة خاصة، المساعدة في دفع عجلة تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً. ولما كانت قوى إصلاح القطاع والعملية تفتح قطاع الاتصالات أمام التحرير والخصخصة وأمام التحالفات الاستراتيجية وعمليات الاندماج والتملك، تعد البيئة مناسبة لقيام الشراكات. وتعد المشاركة في المشروعات الاستطلاعية التي تمولها الحكومات أو الكيانات الدولية، مثل التدريب على الاتصالات، وتوفير الرعاية الصحية عن بعد والتعلم عن بعد من العناصر الأساسية في تنمية قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

4 مجالات الأولوية الجديدة في الفترة المقبلة

1.4 مقدمة

تعد مجالات الأولوية ذات أهمية كبيرة في تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تركز أنشطة مكتب تنمية الاتصالات والجهات الشريكة له في عملية التنمية على هذه المجالات في الفترة 2003-2007. ومن المأمول، لو أن جميع أصحاب المصلحة تعاملوا مع هذه القضايا بالشكل المناسب، أن يصبح من الممكن التغلب على جميع معوقات التنمية وتوجه البلدان نحو تحقيق نمو ملموس لشبكتها. وفيما يلي برنامج عمل عام مقترح في شكل أولويات جديدة.

ومجالات الأولوية الجديدة المقترحة كما يلي:

- تنمية الاتصالات في المناطق الريفية؛
- إدخال التكنولوجيا الجديدة؛
- إعادة هيكلة القطاع؛
- تنمية/إدارة الموارد البشرية؛
- الشراكات والتمويل.

وقد وضعت التوصيات الخاصة بهذه المجالات استناداً إلى الردود التي وردت من أقل البلدان نمواً على استمارة استطلاع رأي في سنة 1997 وزعتها الوحدة الخاصة بأقل البلدان نمواً، واستناداً إلى تجربة الوحدة في تنفيذ مجالات أولوية مماثلة لهذه المجالات تقريباً خلال السنوات الأربع الماضية (1999-2003).

2.4 الغايات والأهداف المباشرة

الغايات

- أ) إصلاح قطاع الاتصالات بغرض إدخال هياكل جديدة أكثر قدرة على تحقيق التنمية السريعة والمستدامة لقطاع الاتصالات، مع وجود شبكات حديثة تخضع لإدارة جيدة؛
- ب) زيادة تغلغل خدمات الاتصالات بهدف تحقيق النفاذ الشامل لهذه الخدمات.

الأهداف المباشرة

- أ) تلبية الطلب بالكامل على خدمات الاتصالات في المناطق الحضرية. وهذا يعني القضاء تقريباً على قوائم الانتظار بحلول عام 2010، أي أن يكون متوسط كثافة الخطوط الرئيسية 5 خطوط لكل مئة من السكان وتوافر توصيلات للإنترنت لعشرة مستعملين بين كل مئة من السكان؛
- ب) الوصول بكثافة الخطوط الرئيسية إلى خطين رئيسيين لكل 10 000 من السكان بحلول عام 2010. ورغم أن هذه الكثافة لن تحقق سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات كما هو مقترح في تقرير الحلقة المفقودة، فإنها ستشمل تحركاً جاداً في هذا الاتجاه.

3.4 مجالات الأولوية الجديدة المقترحة

أ) تنمية الاتصالات في المناطق الريفية: الغرض من ذلك هو تحقيق سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية التي تعيش فيها غالبية السكان في أقل البلدان نمواً. ولا بد أن يؤدي ذلك إلى تشجيع الصناعات الريفية، وتحسين التعليم، وتحقيق الكثير من المنافع الاجتماعية والتقليل من هجرة سكان الريف إلى المدن. ولا بد أن يؤدي ذلك في مرحلة لاحقة إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات.

ب) إدخال التكنولوجيات الجديدة: الغرض من ذلك هو مواصلة مساعدة أقل البلدان نمواً في اختيار التكنولوجيات الملائمة، إذ يتطلب إدخال التكنولوجيات والتقنيات الجديدة مراعاة الحرص لتلافي الاستغناء عن التجهيزات القديمة قبل الأوان وكذلك لتلافي تحمل أعباء لا مبرر لها في مجال الربط بين الشبكات. وسوف تُقدّم المساعدات أساساً في المجالات التالية:

- المهاتفة عن طريق بروتوكول الإنترنت: لما كانت البلدان النامية تواجه تحديات بروتوكول الإنترنت بما له من قدرة على تغطية الخدمات الصوتية، وخدمات المعطيات والخدمات متعددة الوسائط، ستكون البلدان النامية في حاجة إلى المساعدة في وضع الاستراتيجيات الملائمة لبروتوكول الإنترنت والشبكات متعددة البروتوكولات.

- الأجهزة الطرفية صغيرة الفتحات VSAT: لتحقيق سرعة التوصيل

- الإنترنت: لتغطية الجوانب المختلفة للخدمات المعقدة.

- النفاذ إلى الأنظمة اللاسلكية: لسهولة توسيع نطاق الخدمات لكي تصل إلى المناطق التي لا تغطيها شبكة الكبلات المحلية. وسوف تشمل المساعدات المقارنة بين مزايا النفاذ المتعدد بتقسيم الزمن TDMA والنفاذ المتعدد بالتقسيم الشفري CDMA، بينما ستشمل الدراسات التي ستجرى عن التكاليف والمنافع تحديد أسعار الطيف.

- الإرسال عريض النطاق باستعمال عرى الأسلاك النحاسية القائمة: لزيادة سعة الكبلات النحاسية المحلية القائمة حتى يمكن توصيل عدد أكبر من المشتركين بالشبكة.

- الإذاعة المسموعة والمرئية الرقمية: كما هو مبين في مسألة الدراسة 1/2 ومسألة الدراسة 8/2.

ج) إعادة هيكلة القطاع: الغرض من ذلك هو استمرار عملية إعادة هيكلة القطاع لتحريره وإدخال المنافسة، وربما أيضاً لخصخصة القطاع حينما يكون ذلك ممكناً، ولا بد أن تساعد جميع هذه العناصر على سرعة نمو الشبكات وتحسين إدارة القطاع بالشكل الذي يساعد البلدان على زيادة الاستفادة منه. وسوف تُقدم المساعدات للهيئات التنظيمية الجديدة وكذلك للشركات الجديدة، على أن تكون المساعدات التي تقدم للشركات الجديدة على أساس استرداد التكاليف.

د) تنمية/إدارة الموارد البشرية: يعد هذا المجال من المجالات المهمة الشاملة التي ينبغي الإبقاء عليها إلى ما لا نهاية لأن الموارد البشرية هي أهم ما يمكن أن يعتمد عليه أي كيان. ويشمل هذا المجال أنشطة تنمية إدارة الموارد البشرية التقليدية بما في ذلك تدريب الأفراد وإعادة تدريبهم، وكذلك تقنيات الإدارة الحديثة وإدارة شبكات الاتصالات بما في ذلك صيانتها.

هـ) التمويل والشراكات: تعد الشراكات أساسية لتنفيذ البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً. ومن المطلوب أن يشارك في ذلك القطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف لدفع عجلة تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً.

4.4 استراتيجية التنفيذ

ستظل المساعدات التي يقدمها الاتحاد إلى أقل البلدان نمواً مجرد عامل مساعد على توليد استثمارات مستدامة في مجال تنمية الاتصالات من جانب البلدان والأطراف الشريكة لها في التنمية. وسوف يعمل برنامج أقل البلدان نمواً على القضاء على المعوقات في مجالات مختارة بما يحقق سرعة تنمية قطاع الاتصالات. وعلى الرغم من تنفيذ استراتيجية تركيز المساعدات على عدد قليل من أقل البلدان نمواً في كل فترة زمنية بمستوى معقول خلال دورة 1999-2002، فسوف يستخدم منهج يقوم على سنتين في تنفيذ البرنامج خلال الدورة التي تشمل الفترة 2003-2006. وهذا يعني أنه بدلاً من تركيز المساعدات على ستة بلدان في المتوسط سنوياً، سيتم توجيه المساعدات إلى نحو 12 بلداً خلال فترة السنتين. وزيادة الوتيرة على هذا النحو ستسمح بمتابعة الأعمال التي يتم تنفيذها عن كثب وبشكل متصل، بما في ذلك إمكانية تقييمها وكذلك متابعة الشراكات عن طريق اجتماعات الموائد المستديرة وأي سبل أخرى لتعبئة الموارد. كذلك فإن زيادة عدد البلدان المتلقية للمساعدات سوف يساعد على توسيع نطاق المساعدات دون التقليل من كفاءة البرنامج بتقصير مدة التسليم إلى سنتين.

5.4 إعادة النظر

يجب إعادة النظر في برنامج العمل المعدّ لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف مدته، لضمان أن يبقى مرتبطاً بالاحتياجات السائدة في ذلك الوقت.

5 الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

بدلت جهود كبيرة أثناء السنوات الأربع الأخيرة في سبيل تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً، وكانت البلدان ذاتها هي المسؤولة عن أغلب هذه الجهود التي آت ثمارها من حيث المردود في الشروات مع تسريع النمو الذي سجل في أغلب البلدان الأقل نمواً. وما زال يبقى الكثير الذي يجب فعله لتوطيد العمل الذي بدأ، ولزيادة كثافة الخطوط الرئيسية إلى مستويات مقبولة.

والآن أصبح صناع القرار في أقل البلدان نمواً يقدرّون دور الاتصالات الهام جداً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعطونه الأولوية الواجبة. ومع ذلك بقي مستوى الاستثمار الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف منخفضاً نسبياً، وهو إلى انحدار أيضاً، الأمر الذي يدعو إلى القلق. ولهذا السبب بدأت الآن الوحدة الخاصة بأقل البلدان نمواً حملة كفاحية تعتبرها سبيلاً لتحسين تدفقات الاستثمارات نحو هذه البلدان، وهي تسترعي فيها اهتمام الأطراف المشاركة في التنمية إلى الفرص السائحة في أقل البلدان نمواً.

2.5 التوصيات

طالما بقي المجتمع الدولي يعترف لأقل البلدان نمواً بوضع خاص، ويقدم لها مساعدات خاصة، يكون على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يستمر في الاحتفاظ ببرنامج خاص لهذه المجموعة من البلدان. ويجب أن يركز مثل هذا البرنامج على المناطق ذات الأهمية الحرجة من حيث تنمية الشبكة وتحديثها.

وإصلاحات الرامية إلى تحقيق تحرير الأسواق والخصخصة يجب أن ترافقها إقامة هيئات تنظيمية وأن يتم تعزيز هذه الهيئات، وخاصة فيما يتعلق بإدخال جو التنافس الحقيقي.

ويجب أن تستمر تنمية الاتصالات الريفية في الحصول على الأولوية العليا لدى الحكومات ومن الهيئات التنظيمية؛ مع التشديد على إنجاز النفاذ الشامل إلى الاتصالات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعلى المساعدة في نفس الوقت على صدّ هجرة السكان إلى المناطق الحضرية، عبر خلق مجموعة من فرص العمل في المناطق الريفية والارتفاع بمستوى معيشتها.

ورصد ميزانية ضخمة للأعمال الخاصة بأقل البلدان نمواً، ضمن الموارد الخاصة بمكتب تنمية الاتصالات، سوف يعزز إلى حد كبير تنفيذ وإدارة برنامج عمل خاص بأقل البلدان نمواً.

الملحق 1

معايير مجموعة أقل البلدان نمواً

1.1 المعايير الأولى الأصلية

- اعتمدت في عام 1971 المجموعة الأصلية من المعايير اللازمة لوضع قائمة بالبلدان المصنفة في أقل البلدان نمواً، وهي:
- أ) الدخل السنوي للفرد الواحد يقل عن 200 دولار أمريكي. وأعيد النظر في هذا الرقم دورياً، حتى استقر عام 1991 على 600 دولار أمريكي.
- ب) حصة الإنتاج الصناعي في الناتج الوطني الإجمالي أقل من 10 في المئة، ونسبة محو الأمية بين الراشدين أقل من 20 في المئة. وعدد البلد من أقل البلدان نمواً، إذا اجتمع فيه معياران أو أكثر.

2.1 المعايير الجديدة المبنية على إعادة النظر عام 2000

- وفي أحدث مراجعة جرت عام 2000 من بين المراجعات التي يجريها المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، استخدم المجلس المعايير الثلاثة التالية لتحديد القائمة الجديدة كما اقترحتها لجنة التخطيط للتنمية:
- معيار الدخل المنخفض، المستند إلى المتوسط المأخوذ على مدى ثلاث سنوات للناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (تحت 900 دولار للإدراج، وفوق 1035 دولاراً للإخراج)،
 - معيار ضعف المورد البشري، وهو يتألف من تركيبة "النوعية البدنية المزیدة لمؤشر العمر" المبنية على المؤشرات: (أ) التغذية، (ب) الصحة، (ج) التعليم، (د) محو الأمية بين الراشدين،
 - معيار التأثيرية الاقتصادية، وهو يتألف من تركيبة "دليل التأثيرية الاقتصادية" المبنية على المؤشرات: (أ) عدم استقرار الإنتاج الزراعي، (ب) عدم استقرار تصدير السلع والخدمات، (ج) الاهتمام الاقتصادي بالأنشطة غير التقليدية (حصص الصناعة والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي)، (د) تركيز تصدير البضائع، (هـ) عائق الضعف الاقتصادي (ويقاس عبر السكان بالسلم اللوغاريتمي).

2 قاعدة الإدراج

- وفقاً لإعادة النظر في القائمة عام 2000، يكون البلد مؤهلاً ليُدراج في القائمة إذا:
- كان يستوفي جميع المعايير الثلاثة أعلاه، أي إذا كان كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، ومؤشر العمر ودليل التأثيرية تحت العتبة الخاصة به.
 - كان عدد سكانه 75 مليون نسمة أو أقل.
 - إذا كان أي من المعايير الثلاثة قريباً من عتبه، يؤخذ بالاعتبار مظهر التأثيرية.

3 قاعدة الإخراج

- لا يعود أحد البلدان يعتبر مؤهلاً لوضعية الأقل نمواً، عندما:
- يتجاوز فيه معياران من الثلاثة حدود العتبة (أعلى من العتبتين)
 - يكون أي من هذه المعايير قريباً من عتبه، ويؤخذ بالاعتبار مظهر التأثيرية.

4 إعادة النظر عام 1994

صار يعاد النظر في قائمة أقل البلدان نمواً من الآن فصاعداً كل ثلاث سنوات، وأول إعادة نظر فيها جدية بالذكر جرت في ديسمبر 1994. وستنابر الأمم المتحدة أوتوماتياً على إعادة النظر في حالة البلدان التي دخلها منخفض، أي تلك البلدان التي يقل الدخل فيها عن معيار الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في وقت إعادة النظر.. وبذلك لن تعود البلدان مضطرة أن تطلب إدراجها في القائمة.

وفي إعادة النظر التي جرت في ديسمبر 1994، أخرجت بوتسوانا من القائمة كما كان مخططاً، وأدرج فيها بلدان آخرا ن هما أنغولا وإريتريا مما ولد زيادة صافية قدرها بلد واحد. ويوجد حالياً 49 بلداً في عداد أقل البلدان نمواً، منها 30 بلداً في إفريقيا و13 بلداً في آسيا والمحيط الهادئ و4 بلدان في المنطقة العربية وبلد واحد في الأمريكتين. وكانت المجموعة الأصلية الأولى من هذه البلدان تضم 25 بلداً في عام 1971، مما يدل على أن عدد هذه البلدان قد تضاعف تقريباً خلال 20 عاماً.

5 إعادة النظر عام 1997

وفي إعادة النظر عام 1997 كانت النقاط الفاصلة هي: الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد أكثر من 865 دولاراً أمريكياً ومؤشر العمر بدأ يقل عن أكثر من 52 ودليل التأثيرية أكثر من 29. ولما كانت فانواتو قد وصلت إلى هذه المعايير عام 1994 ولكنها بقيت أعلى من العتبة في الناتج الإجمالي ومؤشر العمر كليهما، تمت التوصية بإخراجها من القائمة فوراً في عام 1997، ولكنها بقيت في القائمة للعامين 1997 و2000 بناء على طلب من حكومتها. واستوفى الكاميرون المعايير جزئياً لإدراجه في قائمة أقل البلدان نمواً ولكنه تقرر لأسباب واردة في تقرير لجنة سياسات التنمية ألا توصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدراجه.

6 إعادة النظر عام 2000

انضم السنغال إلى مجموعة أقل البلدان نمواً، بينما فشلت مالديف في الخروج منها كما كان متوقعاً، ويتوقع للمالديف أن تخرج منها عام 2003 إذا استمر فيها الاتجاه الحالي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

المختصرات

GDP	الناتج الوطني الإجمالي
GNP	الناتج المحلي الإجمالي
APQLI	النوعية البدنية المزيده لمؤشر العمر
EVI	دليل التأثيرية الاقتصادية
UNGA	الجمعية العامة للأمم المتحدة